

ما بقي من انتخابات إسرائيل إلى اليمين المتشدد

النتائج لا تحمل ملامح واقع حزبي جديد



الهدوء مقابل المال

قطر تدعم حماس في العن لتستفيد إسرائيل في الخفاء

نتنياهو يستعين بأموال الدوحة لرشوة حماس

إلى عدم وجود اتفاق بين إسرائيل وحماس، حاول نتنياهو، الذي كان يستعد للانتخابات التي تعاد للمرة الثالثة في غضون سنة، إلى التوصل إلى ترتيبات مع حماس، عن طريق قطر لضمان بعض الهدوء.

قطر دولة «صالحة»!

دعا ليفي إسرائيل إلى أن تعيد النظر في حكمة مقاربتها الحالية تجاه قطر وقطاع غزة التي تتعارض مع أحد أهم الاستراتيجيات السياسية التي اتبعتها رؤساء وزراء مثل أرييل شارون وإيهود أولمرت، والتي تقوم على شن "حرب ضارية لاستنزاف مصادر تمويل حماس والجهاد الإسلامي وحزب الله".

وإذ الحملة إلى إغلاق العشرات من الجمعيات الخيرية في جميع أنحاء العالم واعتقال العشرات من ناقلي الأموال والممولين وإغلاق القنوات المالية، وتفتت قائمة طويلة من العمليات السرية في الساحة الدولية.

لكن، عبر السياسة التي يتبناها نتنياهو، حذر ليفي من أن إسرائيل ترتكب خطأ سبق وأن ارتكبته في ثمانينات القرن الماضي، وذلك حين دعمت سرا جماعة الإخوان المسلمين ومن خلال شن حملة ضد منظمة التحرير الفلسطينية، على أساس المبدأ المكافئ القائل إن "عدو عدوي هو صديقي"، وكانت النتيجة صعود حماس.

وأضاف ليفي أن إسرائيل وصلت إلى نتيجة مماثلة في لبنان بتفصيلها الهادئ للشيعة، من خلال دعمها لحركة أمل على السنة المقربين من منظمة التحرير، وهذا أدى أيضا إلى حدوث نتيجة كارثية، وهي ظهور حزب الله، ولا يقل هذا خطورة عن الدور الذي تسنده إسرائيل إلى قطر بشأن حماس في غزة.

وتساءل الخبير الإسرائيلي "كيف يتم تصوير قطر كدولة صالحة"، في حين أن إسرائيل تصنف جمعية قطر الخيرية على قائمة المنظمات الداعمة والممولة للإرهاب، والدوحة شاركت بشكل مباشر في تمويل تنظيم داعش في سوريا وفي ليبيا، وفي هجمات في مصر ضد الكنيسة القبطية، كما ساهمت في تمويل جماعات إرهابية عن طريق دفع فدية لها من أجل إطلاق سراح رهائن غربيين.

وقال إن الأصوات النادرة في دول الخليج وفي العالم العربي التي تلقي باللوم على القطريين لتورطهم في تمويل الإرهاب لا تحظى بالاهتمام، ليتساءل في ختام تحليله: "تزايد الضغوط على حزب الله كل يوم من الحكومة الأمريكية والجهات الفاعلة الأخرى، ماذا لو كان حزب الله يسعى إلى اعتماد ترتيبات مماثلة مع إسرائيل من خلال تلقي المال مقابل الحفاظ على الهدوء؟ كيف ستورد إسرائيل إن؟ هل ستطلب من القطريين أن يغدقوا المال على حزب الله؟

عادت قضية التمويل القطري لقطاع غزة وحكم حماس إلى وأجبهه الاهتمام بعد أن تم الكشف عن أن رئيس الموساد ورئيس القيادة الجنوبية لجيش الدفاع الإسرائيلي قاما بزيارة قطر من أجل إقناعها بعدم وقف مساعداتها لحركة حماس.

ولفقا لبيان صادر عن حركة حماس، وافقت الدوحة على دفع 12 مليون دولار إلى 120 ألف عائلة محتاجة ومليون دولار لمساعدة 500 شاب على الزواج، بالإضافة إلى مليون دولار لطلاب الجامعات لدفع الرسوم الدراسية والحصول على شهادات، وزار محمد العمادي، رئيس اللجنة القطرية لإعمار غزة، في فبراير، القطاع للإشراف على توزيع هذه المساعدات.

إسرائيل ترتكب خطأ

ارتكبته في ثمانينات القرن الماضي حين دعمت سرا الإخوان لضرب منظمة التحرير الفلسطينية

وبينما وجهت حماس شكرها لقطر "على جهودها المقدمة لدعم القطاع"، تشدد السلطة الفلسطينية على أن تدفق المال القطري على غزة يشكل دعما لحركة حماس وليس مساعدة لأهالي القطاع المحاصر منذ 2006، وهو وضع يعتبره نتنياهو مفيدا بالنسبة لإسرائيل، لكن، رؤيته هذه لا تحظى بدعم إسرائيلي واسع.

إلى جانب انتقادات ليبرمان، نشر مركز القدس الأمني والإستراتيجي (JISS) الإسرائيلي تحليلا للخبر في الشؤون الخارجية أودي ليفي، قال فيه "مما لا شك فيه أنه دون المساعدات المالية القطرية، التي تعمل كوسيلة للتأثير على قيادة حماس في غزة، ربما تكون إسرائيل قد واجهت كارثة إنسانية في غزة أو اضطرت إلى الدخول في صراع عسكري مع حماس".

لكنه استطراد منتقدا السياسة الإسرائيلية الحالية المنتمية في السعي للوصول إلى اتفاق مع حماس، من خلال التدفق النقدي المتدفق عليه من قطر؛ وهي سياسة تنقل إسرائيل من تبني نهج الإضرار الإستراتيجي بالقدرة المالية للحركة إلى تبني سياسة تسهيل المدفوعات لحماس كجزء من الجهود المبذولة لمنع الهجمات ضد إسرائيل والحفاظ على الهدوء على حدود غزة. ومنذ أن رفضت السلطة الفلسطينية (بدءا من مارس 2019) سداد رواتب الموظفين في غزة، واجهت قيادة حماس والجهات الفاعلة الأخرى، ماذا لو كان حزب الله يسعى إلى اعتماد ترتيبات مماثلة مع إسرائيل من خلال تلقي المال مقابل الحفاظ على الهدوء؟ كيف ستورد إسرائيل إن؟ هل ستطلب من القطريين أن يغدقوا المال على حزب الله؟

قطر تشق الصف الإسرائيلي

نتنياهو ضغط على القطريين لوصلة تقديم الدعم المالي لحماس

بنيامين نتانياهو
رئيس الوزراء المنتهية ولايته وزير الدفاع السابق

أفيغور ليبرمان

الأموال القطرية ساهمت ببقاء قطاع غزة منفصلا عن يهودا والسامرة

الآلاف من الوحدات الاستيطانية، حيث أخذ هذا النزوع منعطفا تاريخيا عبر الإعلان عن صفقة القرن، بينما كانت الحكومات الإسرائيلية تقبل على الأقل في السابق بحل "الدولتين" رغم دعمها الاستيطان، لكن الانتخابات الأخيرة تبين بان هذه الكتلة الانتخابية الهامة اتجهت أكثر فأكثر نحو دعم قانون القومية اليهودي (يهودية الدولة) التي يروج لها حزب الليكود واليمين المتطرف، بينما الشرائح الاجتماعية الشعبية المحافظة تتجه أكثر نحو الأحزاب الدينية (شاس ويهودوت هتوراه).

هذا التوجه تفسره ميدانيا أرقام الاستيطان في عام 2019 عبر وجود أكثر من 700.000 ألف مستوطن يهودي، يتواجد 470.000 ألف منهم في الضفة الغربية، و230.000 منهم في القدس الشرقية بإجمالي 25 مستوطنة وبؤرة استيطانية، بحيث لا يتورع تحالف أحزاب اليمين المتطرف "يمينيا" (إلى اليمين) برئاسة وزير الأمن الإسرائيلي نفتالي بينيت الزعيم السابق لحزب البيت اليهودي عن المادة بقيام إسرائيل الكبرى ودعوته إلى ضم الضفة الغربية، فضلا عن قيامه في السابق بسن قانون في الكنيست الإسرائيلي في 6 فبراير 2017 في هذا الاتجاه.

سيكون من الصعب تجاهل نتائج الانتخابات وتفتت المشهد الحزبي الإسرائيلي إلى قائمتين أساسيتين، إذ لم تستقر الحكومات منذ انسحاب حزب "إسرائيل بيتنا" بعد أن حرم ليبرمان من تفعيل معركة عسكرية في الجنوب لتحقيق مكاسب سياسية، كما أن ظهور مواقف شديدة التطرف أغلق أي إمكانية لعقد أي تحالف مع الليكود بقيادة نتانياهو الذي شغل السلطة منذ مارس 2009 حتى ديسمبر 2019، بل إن اتهامات الفساد تتجه نحو دعم مقترح قانون جديد يمنع أي نائب من تشكيل أي حكومة إذا لاحقه أي تهمة فساد. وهو ما لا يساعد زعيم الليكود في تجاوز الاتهامات القضائية التي يواجهها.

وعلى صعيد المناورات السياسية التي تبناها الليكود مؤخرا، بات من الواضح أن خطوته المقبلة ستعمل على

توجيه المجتمع الإسرائيلي بفضل نتائج الانتخابات نحو اليمين بمختلف أشكاله التقليدية والوسطية والمتطرفة، فيما تبقى القائمة المشتركة ذات الأغلبية العربية حتى وإن حقت تقدما بزعامة أيمن عودة في المرتبة الثالثة بزيادة مقعدين عن الانتخابات الأخيرة، غير مرحب بها من أكثر من 54 في المئة من الكتلة المصوتة البالغة 5.8 مليون في أن تقوم بأي دور يذكر في تشكيل أي حكومة مقبلة، ما يطرح معه مرحلة من الغموض في ظل غياب أغلبية لأي حزب أو قائمة. وفي الوقت الذي يتجه فيه المجتمع الإسرائيلي نحو مواقف يمينية أكثر تشددا، لا يبدو أن الأطراف الحزبية تبحث عن حلول معقولة، بل أن مال تشكيل حكومة تجمع بين الليكود وأزرق أبيض وإسرائيل بيتنا أصبح في أعين من يدافع عنه بعيد الخيال في ظل ما سبقه من صراعات محتدة خرجت عن المألوف بشكل غير مسبوق بحسب تصريح الرئيس الإسرائيلي رؤوفين ريفلين.

أما السيناريو الذي يراهن على تشكيل حكومة تجمع بين تحالف أزرق أبيض وتحالف العمل وميرتس وجيتسر وأحزاب أقل تشددا لن يكتب له أي نجاح عددي، بينما السيناريو الثالث الذي يدفع نحو انتخابات رابعة لا يخفي تداعيات تنظيمية على الاقتصاد الإسرائيلي والذي بلغت تكلفته حوالي 3.4 مليار دولار قيمة الاستحقاقات الانتخابية الثالثة. كل هذه السيناريوهات المطروحة

تفيد بان الانتخابات الأخيرة لم تجد حلا لمعضلة تشكيل الحكومة الإسرائيلية في ظل تصاعد الجدل حول سعي نتانياهو للحصول على منصب رئيس الوزراء للتمتع بالحصانة القانونية، وبالتالي تفادي الملاحقة القضائية، بينما صر خصومه على قطع الطريق عليه، خاصة أن حزب "إسرائيل بيتنا" مصر على عدم الانضمام لأي من الكتلتين، وهو ما أدى إلى إخفاق كل من نتانياهو وغانتس في تشكيل ائتلاف يتمتع بأغلبية برلمانية.

بدل المشهد السياسي في إسرائيل على حجم الاضطراب وتأثيره في دول الجوار العربي، وما تواجهه الأحزاب الرئيسية من غياب في توافقاتها لتشكيل حكومة ائتلافية بسبب تزايد وزن الأحزاب الصغيرة وابتزازها للكبار، كما أن طبيعة النظام الانتخابي القائم على التمثيل النسبي تضيق من أفاق وجود تحالفات وائتلافات مستقرة.

يتجه المجتمع الإسرائيلي نحو مزيد من الراديكالية في غياب أي بديل حقيقي في ظل انحسار حزب العمل وميرتس وغيتسر. وعلى مستوى آخر، تقييد معطيات مركز الإحصاء المركزي بان الانتخابات كشفت عن خارطة سياسية مليئة بالتناقضات، أولها أن عرب 48 سيحظون بهامش كبير من التأثير مستقبلا، حيث

43 في المئة منهم دون 18 عاما مقابل 22 في المئة بين اليهود، ما يعني أن عرب الداخل يمكن أن يلعبوا أدوارا طلائعية مع 5 في المئة من اليهود من أصول مسيحية لا تعترف المؤسسة الدينية

بيهوديتهم. ولا يوجد لدى الناخب الإسرائيلي اليميني والمتطرف اليوم أي حرج في دعمه المشروع الاستعماري عبر بناء

الانتخابات الأخيرة لم تجد حلا لمعضلة تشكيل الحكومة في ظل تصاعد الجدل حول سعي نتانياهو لكسب منصب رئيس الوزراء للتمتع بالحصانة القانونية

الانتخابات الأخيرة لم تجد حلا لمعضلة تشكيل الحكومة في ظل تصاعد الجدل حول سعي نتانياهو لكسب منصب رئيس الوزراء للتمتع بالحصانة القانونية

يصعب تجاهل نتائج انتخابات سارت بالمجتمع الإسرائيلي نحو اليمين بكل أشكاله التقليدية والوسطية والمتطرفة

ميدانيا، تجلّى ذلك في ترساة قانونية تم التصويت عليها في الكنيست عبر إصدار قانون يقطع ويمنع التمويل عن أي مؤسسة تقوم بإحياء النكبة (2011)، وأضيف إلى ذلك قانون يجبر المنظمات غير الحكومية على الإعلان عن المساعدات المالية التي تحصل عليها من حكومات أجنبية إذا كانت هذه التمولات تتجاوز نسبة 50 في المئة من ميزانيتها.

وتجلى أغرب قانون تم التصويت عليه في السماح ل90 نائبا (من أصل 120) بإمكانية طرد زملاء نواب لهم من البرلمان (2016). كما تم التصويت على قانون يمنح الدولة صلاحيات استثنائية في وجه من ترى أنهم يمثلون "تنظيمات إرهابية" في إسرائيل.

وشمل القانون الأخير حتى من ترى فيهم إسرائيل مجرد مناصرين محتملين وغير نشطين (2016)، كما سن اليمين المتطرف قانونا يسمح باعتقال أحداث السن بدءا من 12 سنة بمجرد اتهامهم بارتكاب أفعال عنيفة (2016)، بالإضافة إلى إصدار قانون يبعد أي مواطن إلى الحدود إذا دعا لمقاطعتها (2017).

لا تتفصل هذه السياسة عن تراجع في عملية السلام القائمة حول خمسين عاما من القرارات الدولية، وذلك عبر محاولة قسر حل الدولتين، وقيام نظام أبارتهيد مقنن، يجعل الفلسطينيين مواطنين من درجة ثانية بحسب القانون الجديد الذي يترتب عليه في 19 يوليو 2018، والذي غير كليا من تعريف إسرائيل القديم كـ"دولة يهودية ديمقراطية" إلى "دولة - أمة للشعب اليهودي"، حيث تنص مادته الأولى على أن "الحق في تقرير المصير الوطني حكر على الشعب اليهودي في إسرائيل" لوحد، فيما تلغي المادة الرابعة وضعية اللغة العربية الرسمية كلفة إلى جانب العبرية.

إن التغييرات الجيوستراتيجية التي تجري في المنطقة، بدءا من الملف النووي الإيراني والأزمة السورية والعراقية واللبنانية وصولا إلى الأزمة اليمنية جعلت خطة السلام متشابكة مع العديد من الملفات الإقليمية الساخنة، وهي بذلك تفسح المجال لإسرائيل بان تلعب دورا مؤثرا في خارطتها المعقدة وتحدد تحالفاتها المستقبلية، حيث كشفت خطوات عدة كصفقة القرن وقرار نقل السفارة الأمريكية إلى القدس والاعتراف بالقدس كعاصمة لإسرائيل والاعتراف بالسيادة الإسرائيلية على الجولان وقطع المساعدات عن وكالة غوث، استمرار نتانياهو في سياسة الجزرة والعصا مع حماس عن تغييرات مستغلة في توجهات اليمين الإسرائيلي مستغلا جميع الفرص للمشاركة في الترتيبات الإقليمية واستغلالها في الداخل.

د. حسن مصدق
أستاذ في جامعة فانسين
باريس 8

باريس - يكشف توزيع مقاعد الكنيست عقب انتخابات شهر مارس الأخيرة، أن نتائج الانتخابات الإسرائيلية لثالث مرة في العام ذاته، لم تحمل معها تغييرا كبيرا في ملامح الواقع الحزبي السياسي الجديد، فالنتائج الأخيرة توضح عدم وجود حسم في السباق بين رئيس الوزراء بنيامين نتانياهو زعيم حزب الليكود، ورئيس الأركان السابق بني غانتس أبرز قيادات تحالف أزرق أبيض (يمين الوسط).

يتوجه المجتمع الإسرائيلي بفضل نتائج الانتخابات نحو اليمين بمختلف أشكاله التقليدية والوسطية والمتطرفة، فيما تبقى القائمة المشتركة ذات الأغلبية العربية حتى وإن حقت تقدما بزعامة أيمن عودة في المرتبة الثالثة بزيادة مقعدين عن الانتخابات الأخيرة، غير مرحب بها من أكثر من 54 في المئة من الكتلة المصوتة البالغة 5.8 مليون في أن تقوم بأي دور يذكر في تشكيل أي حكومة مقبلة، ما يطرح معه مرحلة من الغموض في ظل غياب أغلبية لأي حزب أو قائمة. وفي الوقت الذي يتجه فيه المجتمع الإسرائيلي نحو مواقف يمينية أكثر تشددا، لا يبدو أن الأطراف الحزبية تبحث عن حلول معقولة، بل أن مال تشكيل حكومة تجمع بين الليكود وأزرق أبيض وإسرائيل بيتنا أصبح في أعين من يدافع عنه بعيد الخيال في ظل ما سبقه من صراعات محتدة خرجت عن المألوف بشكل غير مسبوق بحسب تصريح الرئيس الإسرائيلي رؤوفين ريفلين.

أما السيناريو الذي يراهن على تشكيل حكومة تجمع بين تحالف أزرق أبيض وتحالف العمل وميرتس وجيتسر وأحزاب أقل تشددا لن يكتب له أي نجاح عددي، بينما السيناريو الثالث الذي يدفع نحو انتخابات رابعة لا يخفي تداعيات تنظيمية على الاقتصاد الإسرائيلي والذي بلغت تكلفته حوالي 3.4 مليار دولار قيمة الاستحقاقات الانتخابية الثالثة. كل هذه السيناريوهات المطروحة

تفيد بان الانتخابات الأخيرة لم تجد حلا لمعضلة تشكيل الحكومة الإسرائيلية في ظل تصاعد الجدل حول سعي نتانياهو للحصول على منصب رئيس الوزراء للتمتع بالحصانة القانونية، وبالتالي تفادي الملاحقة القضائية، بينما صر خصومه على قطع الطريق عليه، خاصة أن حزب "إسرائيل بيتنا" مصر على عدم الانضمام لأي من الكتلتين، وهو ما أدى إلى إخفاق كل من نتانياهو وغانتس في تشكيل ائتلاف يتمتع بأغلبية برلمانية.

بدل المشهد السياسي في إسرائيل على حجم الاضطراب وتأثيره في دول الجوار العربي، وما تواجهه الأحزاب الرئيسية من غياب في توافقاتها لتشكيل حكومة ائتلافية بسبب تزايد وزن الأحزاب الصغيرة وابتزازها للكبار، كما أن طبيعة النظام الانتخابي القائم على التمثيل النسبي تضيق من أفاق وجود تحالفات وائتلافات مستقرة.

يتجه المجتمع الإسرائيلي نحو مزيد من الراديكالية في غياب أي بديل حقيقي في ظل انحسار حزب العمل وميرتس وغيتسر. وعلى مستوى آخر، تقييد معطيات مركز الإحصاء المركزي بان الانتخابات كشفت عن خارطة سياسية مليئة بالتناقضات، أولها أن عرب 48 سيحظون بهامش كبير من التأثير مستقبلا، حيث

43 في المئة منهم دون 18 عاما مقابل 22 في المئة بين اليهود، ما يعني أن عرب الداخل يمكن أن يلعبوا أدوارا طلائعية مع 5 في المئة من اليهود من أصول مسيحية لا تعترف المؤسسة الدينية

بيهوديتهم. ولا يوجد لدى الناخب الإسرائيلي اليميني والمتطرف اليوم أي حرج في دعمه المشروع الاستعماري عبر بناء

الانتخابات الأخيرة لم تجد حلا لمعضلة تشكيل الحكومة في ظل تصاعد الجدل حول سعي نتانياهو لكسب منصب رئيس الوزراء للتمتع بالحصانة القانونية

الانتخابات الأخيرة لم تجد حلا لمعضلة تشكيل الحكومة في ظل تصاعد الجدل حول سعي نتانياهو لكسب منصب رئيس الوزراء للتمتع بالحصانة القانونية